

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠٥١

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني

المميز: إبراهيم علي سالم الشاعر .

وكيله المحامي إبراهيم أبو صلاح .

المميز ضده: عاصم فيصل عارف التل .

وكيله المحامي نيث حداد .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق
إربد في القضية رقم ٢٠١٥/١٥٨٠٦ تاريخ ٢٠١٦/١/٢٧ القاضي بوقف السير
بإجراءات الدعوى الاستئنافية المقدمة للطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق
إربد في القضية رقم ٢٠١٣/٧٠٧٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٨ لحين صدور قرار عن الهيئة
الاستئنافية السادسة بالطعن المنظور أمامها في القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٥/١٦٩٨٢ .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

١. جانبت المحكمة الصواب بعدم رد الدعوى ذلك أن المشروحات الواردة في
الدعوى رقم ٢٠١٥/١٦٩٨٢ بينت أن الدعوى منظورة لم يصدر بها قرار فاصل
بعد. ولما كانت المشروحات قد بينت أن الدعوى رقم ٢٠١٥/١٦٩٨٢ مازالت
منظورة فإن هذه الدعوى تعتبر سابقة لأوانها وتستوجب الرد .

٢. جانب المحكمة الصواب بعدم رد الدعوى حين لم تعتبر أن قرار المحكمة الدستورية قد أخذ صفة القانون الواجب التطبيق يوم ١٧/١١/٢٠١٣ الأمر الذي من شأنه اعتبار أن الطعن الذي قدم كان قد قدم في الوقت القانوني .
لهذين السببين طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي عاصم فيصل عارف التل تقدم بدعواه لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليه إبراهيم علي سالم الشاعر .

موضوعها :

- ١- إخلاء المأجور .
- ٢- مطالبة بفرق أجور .

قيمة الدعوى :

- ١- ١٨٠٠ ديناراً الأجرة السنوية .
 - ٢- ١٣٣٥,٥٠٠ ديناراً أجور .
- أي ما مجموعه : ٣١٣٥,٥٠٠ دينار .
على سند من القول :

١- يملك المدعي المخزن التجاري رقم ٢٠١٥ المقام على قطعة الأرض رقم ١٤٥١ حوض رقم ٧ البقعة الغربية من أراضي إربد .

٢- يستأجر المدعى عليه المخزن الموصوف من والد المدعي بموجب عقد إيجار سنوي بتاريخ ١/٤/١٩٩٧ بأجرة سنوي مقدارها تسعمئة وخمسون ديناراً تدفع على قسطين .

٣- أقام المدعي القضية الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٢٦٣١ لإعادة تقدير أجر المثل
وصدر قرار بتعديل الأجرة بحيث تصبح ألف وثمانمئة دينار .

٤- قام المدعي بتوجيه إنذار عدلي رقم ٢٠١٣/٤٥٥٧ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤ لدفع فرق
الأجور من تاريخ إقامة الدعوى والبالغ مجموعها ألف وثلاثمئة وخمسة وثلاثين
ديناراً وخمسمئة فلس .

٥- رغم تبليغ المدعى عليه الإنذار إلا انه ممتنع عن الدفع .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة الصلح قرارها رقم ٢٠١٣/٧٠٧٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٨
والمتمضمّن رد دعوى المدعي كونها سابقة لأوانها وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ
مئة وسبعة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرض المدعي بالقرار حيث استدعى استئنافه .

وأصدرت محكمة استئناف إربد قرارها رقم ٢٠١٤/١٠٢٣٨ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩
(بالأكثريّة) والمتمضمّن فسخ القرار وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى على
ضوء ما ورد في القرار .

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة الصلح سجلت بالرقم ٢٠١٤/٨٦٧٢ وبعد استكمال المحاكمة
وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١١ أصدرت قرارها والمتمضمّن إخلاء المأجور موضوع الدعوى
وإلزام المدعى عليه بتسليمه خالياً من الشواغل وإلزامه بدفع مبلغ ١٣٣٥,٥٠٠ ديناراً مع
الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٥٧ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة
وحتى السداد التام .

لم يرض المستأنف ضده إبراهيم الشاعر بالقرار الاستئنافي وبعد الحصول على إذن
بالتمييز من رئيس محكمة التمييز رقم ٢٠١٤/٣٥٠٦ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ استدعى
تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ أصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠١٥/١٤٣٩ جاء فيه :

(وللرد على أسباب التمييز ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث فسخ القرار المستأنف .

فإنه وبالرجوع للملف والأوراق المحفوظة فيه يتبين أن محكمة صلح إربد أصدرت قرارها رقم ٢٠١٢/٢٦٣١ تاريخ ٢٨/٢/٢٠١٣ والمتضمن تعديل بدل الإيجار وأنه تم الطعن بالقرار .

كما أن المدعي أقام الدعوى رقم ٢٠١٣/٧٠٨٧ موضوعها إخلاء مأجور لعدم دفع الأجرة .

كما أن المحكمة الدستورية أصدرت قرارها رقم ١ لسنة ٢٠١٣ تاريخ ٧/٣/٢٠١٣ اعتبرت قطعية الحكم بأجر المثل غير دستوري وأنه كان يتوجب على محكمة الاستئناف مخاطبة المحكمة التي تنظر الطعن بالقرار الصلحي رقم ٢٠١٢/٢٦٣١ وفيما إذا تم الفصل بالاستئناف ومناقشة فيما إذا قدم الطعن بعد فوات المدة القانونية وترتيب الأثر القانوني على ذلك وحيث لم تفعل فإن أسباب الطعن على ضوء ما تم توضيحه ترد على القرار المطعون فيه وتوجب نقضه .

لهذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني) .

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف سجلت بالرقم ٢٠١٥/١٥٨٠٦ ثم تلي قرار النقض واستمعت المحكمة إلى أقوال الطرفين حول ما ورد في القرار وقررت المحكمة اتباع ما ورد بالقرار .

وبتاريخ ٢٧/١/٢٠١٦ قررت محكمة الاستئناف وقف السير في الدعوى المنظورة إلى حين صدور قرار في القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٥/١٦٩٨٢ .

لم يرضَ المستأنف (المدعى عليه) إبراهيم الشاعر بالقرار حيث استدعى تمييزه
وللسببين الواردين في لائحة التمييز .

وللرد على سببي التمييز ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث وقف
السير في الدعوى المنظورة .

فإنه وبالرجوع إلى قرار محكمتنا رقم ٢٠١٥/١٤٣٩ تاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ فقد تم نقض
القرار المطعون فيه لبيان فيما إذا تم الفصل بالطعن الاستئنافي بالقرار الصلحي رقم
٢٠١٢/٢٦٣١ أم لا وقد وردت المشروحات بأن الدعوى الاستئنافية لا زالت منظورة .

وحيث إن الدعوى الاستئنافية الأخرى لا زالت منظورة فإن قرار محكمة الاستئناف بوقف
إجراءات الدعوى رقم ٢٠١٥/١٥٨٠٦ إلى حين البت في الدعوى ٢٠١٥/١٦٩٨٢ واقع
في محله وسببي الطعن مستوجبا الرد .

لهذا نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٩/٦/٢٠١٦ م.

lawpedia.jo

عضو
برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / غ.د.